الأمم المتحدة S/2023/419

مجلس الأمن

Distr.: General
9 June 2023
Arabic
Original: English

الاحتياجات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدَّم هذا الاستعراض عملا بقرار مجلس الأمن 2672 (2023) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا خاصا عن الاحتياجات الإنسانية للجمهورية العربية السورية في موعد أقصاه 10 حزيران/يونيه 2023. وفي القرار أيضا دعا المجلس الوكالات الإنسانية لكي تكثّف المزيد من المبادرات لأجل توسيع نطاق الأنشطة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، حيث سلَّم بأن الأنشطة الإنسانية أوسع نطاقاً من مجرد تلبية الاحتياجات العاجلة للسكان المتضررين، وأنها ينبغي أن تشمل تقديم الدعم للخدمات الأساسية من خلال مشاريع الإنعاش المبكر الهادفة إلى توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم والمأوى والكهرباء حيثما كانت ضرورية لاستعادة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. ويأتي هذا التقرير استكمالا للتقرير المنتظم المقدَّم من الأمين العام عن تنفيذ القرارات 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020) و 2533 (2020) و 2585 (2021) و 2642 (2022)، التي طلبها المجلس أيضا بموجب القرار 2672 (2023).

2 - وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى البيانات المتاحة من منظومة الأمم المتحدة وإلى البيانات المجموعة من الوكالات الإنسانية والجهات الشريكة وغيرها من المصادر ذات الصلة. وقد جُمعت المعلومات من نصوص مكتوبة، ومن الاجتماعات المعقودة خلال الزيارات إلى دمشق وأنقرة وغازي عنتاب وعمّان.

ثانيا - نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية

3 - الحالة في الجمهورية العربية السورية واحدة من أعقد حالات الطوارئ الإنسانية وحالات الطوارئ المتعلقة بالحماية في العالم. فقد تسببت الزلازل المتعددة، التي ضربت الجمهورية العربية السورية وتركيا في 6 شباط/فبراير 2023، في خسائر فادحة للمجتمعات الأهلية السورية التي أنهكتها 12 سنة من النزاع.

150623 150623 23-10307 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتزامنت ضربة الزلازل مع تدهور الأوضاع الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، حيث بلغت الاحتياجات أعلى مستوى لها منذ بداية النزاع، مع تضاؤل الموارد، وتفشي الكوليرا، وقساوة ظروف الشتاء، واستمرار العنف وانعدام الأمن، والتشرد وما يتصل به من أوجه الضعف، وتدهور الأوضاع الاقتصادية. وللمرة الأولى، أصبح الناس القاطنين في كل ناحية من مناطق البلد يواجهون درجة ما من الإجهاد المرتبط بالعمل الإنساني. فحوالي 4,1 ملايين شخص يعيشون في مناطق لها احتياجات "بالغة الشدة" أو "كارثية". ولا تزال الجمهورية العربية السورية تشهد أكبر عدد من النازحين في العالم، وتتسبب الظروف السائدة في البلد في إحدى أكبر أزمة للاجئين في المستوى العالمي.

تقييمات الاحتياجات الإنسانية

4 - تستفيد العمليات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية من بيانات مصنّفة وفق قطاعات بعينها، منها بيانات على مستوى النواحي، تتعلق بالاحتياجات الإنسانية. وتكفل البيانات، التي تجمعها الأمم المتحدة وشركاؤها، تعزيز الخضوع للمساءلة فيما يتعلق بالسكان المتضررين وذلك بإدراج احتياجات المستفيدين في صميم الاعتبارات. ففي أعقاب الزلازل، ومع مطلع أيار/مايو 2023، تم إجراء أكثر من 180 تقييما للاحتياجات الإنسانية. واستُرشد بهذه التقييمات في وضع استجابات ذات أهداف محددة أكثر بالنسبة للنواحي الأكثر احتياجا.

5 - وقد أدت زلازل 6 شباط/فبراير إلى زيادة في الاحتياجات، وأثرت على ما يقرب من 8,8 ملايين شخص، وأفضت إلى تشريد مئات الآلاف، وإلحاق أضرار بأكثر من 000 390 وحدة سكنية و 149 2 مدرسة و 241 مرفقا صحيا. وقُتل أكثر من 900 5 شخصا وأصيب أكثر من 800 12 آخرين، وفقا للجهات الفاعلة في قطاع الصحة ووزارة الصحة. وقد أعقبت الزلازل هزات لاحقة فاق عددها 000 9 هزّة. وتعرّضت الخدمات العامة، التي كانت مُجهدة بالفعل قبل حدوث الزلازل، إلى ضغوط شديدة. وتقلصت أكثر فرصُ الحصول على الرعاية الصحية، حيث شهد العديد من المستشفيات حالات اكتظاظ. وإضافةً إلى ذلك، تسبب نقص الوقود والمعدات الثقيلة في إعاقة الجهود المبذولة للوصول إلى من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة. وأدى تأثير الزلازل أيضا إلى تكثيف أوجه عدم المساواة بين الجنسين في الجمهورية العربية السورية.

6 - وقد حدثت الزلازل في وقت اتسم باحتياجات إنسانية ماسّة. فالاحتياجات المقدرة قد بلغت بالفعل أعلى مستوياتها خلال الأزمة المستمرة منذ 12 عاما، حيث يحتاج 15,3 مليون شخص، من إجمالي عدد سكان مقدر بنحو 22,1 مليون نسمة نصفهم من النساء والفتيات، إلى المساعدات الإنسانية. ويعيش حوالي 4,1 ملايين شخص في ظروف قاسية أو كارثية. وفقدت آلاف الأُسر في الجمهورية العربية السورية مُعيلها الرئيسي بسبب الوفاة أو الإصابة، وذلك في ظلّ تدهور اقتصادي حاد بالفعل داخل البلد. واقتلعت مئات الآلاف من الأسر من منازلها، مما أدى إلى موجة جديدة من النزوح لم تشهدها الجمهورية العربية السورية منذ سنوات. وهناك مُراهقات يسهرن الآن على رعاية الأشقاء الأصغر سنا، فيما تتولى نساء مسنات رعاية الأحفاد.

7 - ورغم أنّ الزلازل قد أضرت بأجزاء كثيرة من الجمهورية العربية السورية، فإنّ الأضرار البشرية والمادية الجسيمة تتركز في شمال غرب محافظتي إدلب وحلب، بما في ذلك مدينة حلب، وفي المناطق الغربية من محافظة اللاذقية. كما تأثرت أيضا محافظات حماة وحمص وطرطوس والرقة. وقبل حدوث

الزلازل، شـهدت محافظتا إدلب وحلب زيادة في مسـتويات الاحتياجات الإنسـانية بسـبب الأعمال العدائية المستمرة والنزوح. وقد أدت الآثار المركَّبة للزلازل وأوجه الضعف القائمة من قبل إلى تفاقم الظروف الإنسانية بشدة بالنسبة للسكان المحتاجين بالفعل.

8 - وقد أثرت الزلازل ومخلّفاتها بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، وخاصة النساء المسنات والمراهقات. وسُـجّلت زيادة في العنف الجنسـاني، فيما أدت الآثار المجتمعة للزلازل ولنقص الأموال المخصصة للبرامج الإنسانية إلى الحد من إمكانية الحصول على الخدمات المنقذة للأرواح. وأسهمت هذه الدينامية في تطبيع العنف ضـد المرأة والفتاة. والناجيات من الزلازل يواجهن المزيد من العقبات في الإبلاغ عن حالات العنف الجنسـاني وفي طلب المسـاعدة، مما يجعل الكثير من الضـحايا يلجأ إلى آليات التكيف السلبية، بما في ذلك الزواج المبكر والاستغلال الجنسي.

9 - وأجرت الأمم المتحدة وشركاؤها العاملون في المجال الإنساني تقييمات من أجل تحديد الاحتياجات الجديدة والمتغيرة وتحديد أولويات الاسـتجابة في أعقاب الزلازل. وتبيّن من أحد التقييمات التي أُجريت في محافظتَي إدلب وشـمال حلب أنّ هناك حاجة متزايدة لدى الوافدين حديثا من النازحين في الحصـول على المساعدة في إيجاد المأوى. أما مستوى الحصول على الخدمات الرئيسية فهو منخفض، حيث أفادت نسبة 20 في المائة من المجتمعات الأهلية التي تم تقييمها بعدم وجود فرص للحصـول على الرعاية الصـحية. وتبيّن من أحد التقييمات الشـاملة المشـتركة بين القطاعات، التي أُجريت في الفترة الفاصـلة بين 25 آذار/مارس و 9 نيسـان/أبريل في محافظات حلب واللاذقية وطرطوس وحماة وحمص وإدلب، أنّ أكثر من 80 بالمائة من المجتمعات المحلية التي تم تقييمها قد تأثّرت بشكل مباشر بالزلازل، حيث يستضيف نحو 62 في المائة من المجتمعات المحلية أشـخاصـا مشـردين. وذكر المسـتطلَعون أن المسـاعدات الغذائية والكهرباء والإضاءة والمساعدة الطبية هي أولى أولوياتهم.

10 - وفي شـباط/فبراير 2023، خلُص تقييم سـريع لمجموعة الحماية في المناطق التي تسـيطر عليها الحكومة إلى أن 68 في المائة المسـتطلَعين يحتاجون إلى دعم الصـحة العقلية والدعم النفسـي. ففي حلب، على سـبيل المثال، أبلغ 85 في المائة من المجيبين الرئيسـيين عن وجود مسـتويات عالية من التوتر لدى سكان الملاجئ الجماعية في أعقاب وقوع الزلازل. وتحوّل الاضـطراب النفسـي لدى البالغين إلى قلق مفرط وخوف وكوابيس وأرق وارتباك وتذكّر للحوادث المرتبطة بهذه الزلازل. وفي الوقت نفسـه، ظهر لدى الأطفال بكاء غير عادي وحزن وشـعور بالكوابيس وخوف من الضـوضـاء العالية وعدم رغبة في دخول الغرف التي كانوا بداخلها لحظة حدوث الزلزال. وقد ضاعف الضيق النفسي من مخاطر الحماية الأخرى، لا سيما العنف الجنساني والعنف ضد الأطفال.

11 - وضـربت الزلازل الجمهورية العربية السـورية وسـط حالة انتشـار نشـط للكوليرا وأزمة مياه مطوَّلة. وتشير التقديرات إلى وجود 77 حالة من حالات انتشار الكوليرا النشط في النواحي المتضررة من الزلازل قبل 6 شـباط/فبراير. وقد تسـببت الكارثة في تأخّر البرامج المقررة في مجال التطعيم ضـدّ الكوليرا، وعطّلت تنفيذ تدابير الاسـتجابة والتخفيف، بما في ذلك نظم مراقبة تفشـي الأمراض. وأجبرت الناس على الانتقال إلى ملاجئ جماعية مؤقتة تتسم بقلة فرص الحصول على المياه والصرف الصحي، وبظروف النظافة الصحية السـيئة وارتفاع مخاطر التعرض للأمراض المعدية، بما في ذلك الكوليرا. وقد لاحظ الشـركاء في المجال الإنساني أنّ حالات الكوليرا والإسهال المائي الحاد قد عادت للظهور بسبب انقطاع خدمات الصحة والمياه والصـرف الصـحي والنظافة الصـحية، جراء الأضـرار الناجمة عن الزلزال وأزمة المياه المسـتمرة. والنسـاء،

بوصفهن مقدمات الرعاية الأولية، غالبا ما يُصبن بالكوليرا، ويعانين بالتالي من معدل وفيات أعلى مما لدى الرجال. و انتقال العدوى بالكوليرا يتسبب أيضا في زيادة المخاطر أثناء الحمل، ومن تلك المخاطر وفيات الأجنة. وحتى 8 نيسان/أبريل، ورد الإبلاغ من جميع المحافظات الأربع عشرة عن نحو 084 111 حالة مشتبه في إصابة أصحابها بالكوليرا، منها 104 حالات وفاة على صلة بالكوليرا. وفي جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، هناك ما لا يقل عن 6,5 ملايين شخص معرَّضون لخطر الإصابة بالكوليرا بسبب النقص الحاد في إمدادات المياه الناجم عن شبكات المياه المتضررة، وملاجئ الطوارئ المكتظة، وعدم كفاية مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

12 - وأدت الزلازل إلى موجات جديدة من النزوح في الجمهورية العربية السورية. فحتى 5 آذار/مارس، أي بعد شهر من حدوث الزلازل، نزح أكثر من 000 487 شخص. وبعد مرور ما يقرب من أربعة أشهر على حدوثها، كان أكثر من 000 331 شخص لا يزالون نازحين، معظمهم كان يقيم في الملاجئ أو في المجتمعات المحلية. وتشير تقديرات الشركاء في المجال الإنساني إلى أنّ معظم حالات النزوح كان مصدرها ناحيتيْ سلقين وحارم في محافظة إدلب، وجنديرس في محافظة حلب. ولا تزال العديد من الأُسر النازحة تخشى العودة إلى ديارها مخافة حدوث زلزال آخر، وذلك حتى بعد إصلاح الأضرار. وغادرت أسر أخرى الملاجئ إلى الإقامة لدى الأقرباء، الذين توجد مواقع بعضهم في مناطق أخرى من البلد. وهناك بعض النازحين بصدد العودة إلى مناطقهم الأصلية، حيث تعرضت منازلهم إلى التدمير خلال سنوات من الأعمال العدائية.

13 - ولا تزال مخاطر الحماية تشكل مصدر قلق داخل الملاجئ الجماعية. فهذه المخاطر تكتسي طابعا حادا بالنسبة للنساء والفتيات وذلك بسبب الاكتظاظ وانعدام الخصوصية وعدم الفصل بين الجنسين، بما في ذلك عدم وجود مراحيض تفصل بين الجنسين وعدم وجود أقفال في المراحيض. وقد زادت هذه الظروف من خطر المضايقة والعنف، بما في ذلك العنف الجنساني. وفي أوائل آذار/مارس، كان هناك حوالي 158 من المآوي الجماعية المفتوحة، معظمها داخل مدارس ومساجد ومرافق عامة أخرى، بما في ذلك 120 مأوى في حلب، و 14 في حماة وحمص، و 24 في اللاذقية وطرطوس. واستضافت هذه المرافق 156 62 شخصا. وفي الأسابيع اللاحقة، بدأ المقيمون في الانتقال إلى أماكن الإيواء ذات الفترات المتوسطة، أو العودة إلى ديارهم أو الانتقال إلى العيش مع ذويهم أو في المجتمعات المحلية المستضيفة. وتظل هذه الفئات السكانية معرَّضة لخطر العنف الجنساني وغيره من أشكال التحرش والعنف، فيما يبلغ الكثير من الأشخاص عن محدودية إمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية والمنقذة للأرواح. ومع مطلع شهر أيار/مايو، لم يبق مفتوحا سوى 54 من المآوي الجماعية داخل محافظات حلب واللاذقية وحمص وحماة، التي تستضيف حوالي 305 15 نازحين. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء 50 موقعا جديدا للنازحين داخليا في الجزء الشمالي الغربي من البلد، وهذه المواقع منفصلة عن المواقع القائمة البالغ عددها 27 موقعا.

14 - وتعرّضت البنية التحتية للإسكان والخدمات الأساسية بشكل شديد من الزلازل، مما ترك المجتمعات المحلية دون أماكن إقامة آمنة. فاستنتاجات تقييم احتياجات التعافي من الزلزال في الجمهورية العربية السورية، تشير إلى تعرُّض أكثر من 260 2 من المباني و 149 2 من المدارس إلى أضرار أو إلى التدمير. وإضافةً إلى ذلك، ألحقت الزلازل الأضرار بأكثر من 000 390 منزلا، 8 في المائة منها تضررت بشدة أو دُمّرت، و 27 في المائة منها لحقت به أضرار متوسطة إلى جزئية، و 6 في المائة منها لحقت به أضرار طفيفة. وهناك ما لا يقل عن 000 200 منزل لم يعد يحصل على إمدادات الكهرباء المحدودة أصلا، مما أثر على ما يقرب من 10 ملايين شخص. وتشير الاستنتاجات أيضا إلى أن التكلفة المقدَّرة للأضرار

والخسائر تصل إلى 8,9 مليارات دولار، وسيتعين رصد مبلغ 14,8 بليون دولار لتلبية احتياجات التعافي خلال فترة السنوات الثلاث اللاحقة للزلازل. أما تقديرات البنك الدولي، الذي يستخدم في جمع البيانات منهجية وجدولا زمنيا مختلفين قليلا، فهي تشير إلى أن إجمالي الأضرار المباشرة المرتبطة بالزلازل قد يصل إلى 5,1 مليارات دولار، وإلى أنّ محافظتي حلب وإدلب هما الأكثر تضررا.

15 - وقد أدت الزلازل إلى تفاقم كل جوانب الانتعاش الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية. فاستعراض الاحتياجات الإنسانية لعام 2023 يُظهر أن الحياة في البلد قد أصبحت أكثر فأكثر غير ميسورة التكلفة. وأسعار السلع الأساسية آخذة في الارتفاع فيما يكافح الناس في جميع أنحاء البلد لتلبية احتياجاتهم الأساسية، لا سيما النساء والأطفال الذين نزحوا عدة مرات ويواجهون مخاطر أكبر في احتمال التعرض للاستغلال وسوء المعاملة. ومن المرجح أن تزيد أسعار السلع مرة أخرى. إذ بعد أيام من وقوع الزلازل، ومقارنة بالأسبوع السابق لحدوث الكارثة، أبلغ برنامج الأغذية العالمي عن زيادة السعر الاسمي للسلع الأساسية بسلة الأغذية، وذلك تقريبا في جميع المحافظات المتضررة بشدة. وشهد الربع الأول من عام 2023 زيادة بنسبة 10 في المائة في متوسط السعر الوطني لسلة الأغذية المرجعية القياسية من المواد الغذائية الأساسية، ليصل إلى 623 511 ليرة سورية (113 دولارا) في آذار/مارس 2023. وهناك بحسب التقديرات 000 170 عامل فقدوا وظائفهم نتيجة للزلازل، مع تضرر حوالي 000 35 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم. والأسر المعيشية التي تُعيلها المرأة، والتي تعاني من عدم المساواة في الحصول على فرص العمل، قد أصبحت الآن أكثر عرضة للفقر الطويل الأجل.

الاحتياجات الإنسانية ضمن قطاعات بعينها

16 - **الحماية** - لا تزال التقارير تفيد بوقوع إصابات بسبب الأعمال العدائية والعنف في البلد. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2023، قامت فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات ضد الأطفال في النزاع المسلح والإبلاغ عنها بالتحقق من أكثر من 320 انتهاكا جسيما ضد الأطفال.

17 - وقد أثرت الزلازل على ما لدى المجتمعات المحلية الضعيفة بالفعل من قدرات على التعامل مع مخاطر الحماية. ولاحظت الجهات الشريكة الزيادة المسجلة في مستويات القيود المفروضة على الحركة، والمسائل المتعلقة بالوثائق المدنية والإسكان والأراضي والممتلكات، ومستوى الكرب النفسي بين السكان المتضررين والجهات الفاعلة الإنسانية، والاستغلال وسوء المعاملة والاتجار، والأطفال المنفصلين عن ذويهم وغير المصحوبين، والعنف الجنساني والاعتماد على آليات التكيف الضارة، بما في ذلك عمالة الأطفال والزواج المبكر.

18 - وفي أعقاب الزلازل، تسبب ضياع الوثائق والمسائل المتعلقة بالإسكان والأراضي والممتلكات في المزيد من التعقيدات والحواجز أمام المجتمعات المحلية الراغبة في ممارسة حقوقها الأساسية وتمتّعها بإمكانية الحصول على خدمات الحماية. وازدادت عمليات الإخلاء، وأُبلغ عن التشرد كخطر إضافي في مجال الحماية تواجهه الأسر بسبب فقدان الوثائق والتمييز والوصم. وقد اضطر العديد من الأشخاص المتضررين من الزلازل في البداية إلى اللجوء إلى مآو غير ملائمة ذات حدّ أدنى من الخصوصية والأمان. وكما ذُكر أعلاه، عرضت المآوي المؤقتة النساء والفتيات لمخاطر متزايدة في التعرض للاستغلال والانتهاك الجنسيين وللعنف الجنساني، ولا سيما التحرش الجنسي والعنف، وذلك بسبب نقص الإضاءة في الملاجئ والمراحيض، وانعدام المراحيض التي تفصل بين الجنسين ومحدودية السلامة أثناء التوزيع. وواجه كبار السن

والأشخاص ذوو الإعاقة المتضررون من الزلازل المزيد من المعوقات التي قيّدت قدرتهم على الحصول على الخدمات، وأفادوا بمواجهتهم لتحديات إضافية سببها فقدان الأجهزة الداعمة، وعدم كفاية ترتيبات المأوى، وعدم توافر القدر الكافي من الخدمات المصمّمة خصيصا حسب احتياجاتهم.

19 - وظهرت على الأطفال علامات الاكتراب التالي للصدمة، بما في ذلك القلق ونوبات الهلع واضطرابات النوم والاكتئاب. ووفقا لما ورد في استنتاجات تقييم سريع، أُجري في أجزاء من البلد، للاحتياجات في مجال حماية الطفل، أفاد 14 في المائة من المجيبين الرئيسيين بانخراط الأطفال في أعمال محفوفة بالمخاطر، وذكر 20 في المائة منهم أنّ شاهدوا أطفالا غير مصحوبين ومنفصلين عن ذويهم يعيشون بمفردهم، وأبلغ 24 في المائة منهم عن وجود أطفال يعيشون في ظل نظام حضانة عشوائي، وذلك أساسا بسبب وفاة مقدم الرعاية الرئيسي. وبحسب تقديرات الجهات الشريكة في مجال حماية الطفل في شمال غرب الجمهورية العربية السورية، هناك حوالي 000 8 طفل قد أصبحوا معرضين لخطر العنف وسوء المعاملة بسبب الزلازل.

20 - وواجه النازحون وعمال إزالة الأنقاض مخاطر متزايدة لإمكانية التعرض للذخائر المتفجرة. ففي أعقاب الزلازل، تم الإبلاغ عن زيادة في الحوادث المتعلقة بالمتفجرات داخل محافظة حلب، مع عودة الناس إلى المناطق الملوثة أو عبورهم منها.

21 - **الأمن الغذائي والزراعة** - هناك بحسب التقديرات 15 مليون شخص يحتاجون في عام 2023 إلى المساعدة في مجالي الأمن الغذائي والزراعة. ويشمل ذلك الرقم 12,1 مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد، و 2,8 مليون شخص معرضين لخطر السقوط في انعدام الأمن الغذائي، في التقديرات المقابلة لعام 2022 وقدرها 12 مليون شخص و 1,9 مليون شخص، على التوالي. ويشمل عدد من يفتقرون بشكل حاد للأمن الغذائي مليوني شخص يعيشون المخيمات ويُعتبرون بلا أمن غذائي تام. وقد أكدت تقييمات الأمن الغذائي استمرار تدهور حالة الأغذية والتغذية، واعتماد استراتيجيات تكيف سلبية تؤثر على قدرة الأسر المعيشية على الصمود.

22 - ولا يزال الوضع في الجمهورية العربية السورية يعيق قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الغذائية الفورية واستعادة سبل عيشهم. وقد تسببت حوالي 12 سنة من النزاع والعنف والاقتصاد المتدهور في سقوط 90 في المائة من السكان تحت مستوى خط الفقر. ومن بين الدوافع والعوامل الإضافية المساهمة في ذلك ضعفُ العملة المحلية وظروف الطقس شبه الجافة والتقلبات المناخية والزراعية الشديدة وندرة المياه وتقلص إمدادات الطاقة والأغذية وكذلك ارتفاع أسعار السلع الزراعية. وعلاوة على ذلك، كان للتضخم ونقص القوة الشرائية الناجم عن محدودية سبل العيش ونقص مصادر الدخل، ولتحركات السكان والأثر الاقتصادي المترتب على تزايد أسعار الغذاء على الصعيد العالمي في الأسواق وتكلفة السلع الأساسية أثرٌ على قدرة الجهات الشريكة في الأمن الغذائي والزراعة في تلبية احتياجات الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أكثر من غيرهم. فعلى سبيل المثال، سوف يضطر برنامج الأغذية العالمي، في غياب التمويل الإضافي من الجهات المانحة، إلى تقليص عدد حالات المستفيدين بحرمان 2,5 مليون شخص من الحصول على المساعدات الغذائية الطارئة، وذلك في وقت مبكر لا يتجاوز شهر تموز/يوليه ومن شأن هذا التحرك أن يؤثر على الناس في كل أنحاء الجمهورية العربية السورية.

23 - **الإنعاش المبكر وسبل العيش** - في ناحية شمال غرب الجمهورية العربية السورية، أبلغت نسبة كبيرة من المجتمعات المتضررة من الزلزال (15 إلى 28 في المائة) عن حالات انقطاع في التزوّد بالكهرباء والمياه والخدمات الصحية. ولاحظ أكثر من 79 في المائة من المجتمعات المحلية الموجودة في أجزاء أخرى من البلد أنّهم واجهوا حالات انقطاع في الكهرباء والمياه، لا علاقة لها بالزلازل. وتأثرت أيضا الأسواق، في ظل تقييد توافر المواد الغذائية وغير الغذائية الأساسية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار. ولا يزال الخطر الذي يشكِّله انهيار المباني والبنى التحتية للصرف الصحي يفرض ضغطا آخر على نظام تقديم الخدمات المتضرر أصلاً. ويشمل ذلك الضغط، في بعض المناطق، الحاجة إلى إزالة الذخائر غير المنفجرة التي زُحزحت عن أماكنها أو التي توجد مطمورة تحت الأنقاض.

24 - وتبقى الأولويات الرئيسية هي تقليص الفجوة بين الدخل والإنفاق على الاحتياجات الأساسية، وزيادة الدخل على مستوى الأسرة المعيشية وخلق فرص إضافية لكسب العيش، لا سيما في شمال البلد، حيث معدلات التوظيف على مستوى الأسرة المعيشية أدنى. ففي العديد من مناطق شمال غرب الجمهورية العربية السورية، لا تستطيع الأسر المعيشية تحمل تكاليف الغذاء أو المواد الأساسية الأخرى حتى مع توافرها في الأسواق. وعلاوة على ذلك، فإن النقص في فرص كسب العيش بالنسبة للعديد من الأسر المعيشية، حيث كان هذا النقص من العراقيل القائمة قبل حدوث الزلزال، يؤشّر إلى ضرورة الحصول على المساعدات الفورية من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة. وبما أن دخل الأسر المعيشية بأنواعه لا يكفي لتغطية تكاليف المعيشة دون الحصول على المزيد من المساعدات، فإن العديد من استراتيجيات التكيف، مثل الشراء بالائتمان، أو اقتراض المال، أو تغيير تفضيلات الاستهلاك، قد تصبح أقل فعالية وضارة للغاية. وقد تشرع الأسر المعيشية أيضا في العودة إلى العمل باستراتيجيات تكيّف أكثر سلبيةً من غيرها.

25 - **المأوى والمواد غير الغذائية** - سجل عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الدعم بالمأوى في الجمهورية العربية السورية ارتفاعا من 5,7 ملايين شخص في عام 2022 إلى 7,4 ملايين شخص في عام 2023. وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد الأشخاص الذين هو في حاجة إلى المواد غير الغذائية من 5,7 ملايين شخص إلى 5,9 ملايين شخص على مدى الفترة نفسها. وقبل وقوع الزلازل، كان 34 في المائة من السكان يعيشون في مآوٍ أو مساكن تفتقر إلى السلامة والأمن والحماية من العوامل الجوية، وإلى الحصول على الخدمات الأساسية، والخصوصية والكرامة. وأدت الزلازل إلى تفاقم الوضع من خلال التأثير المباشر على ما لا يقل عن 000 390 من المنازل او الشقق، مما أدى إلى تدهور ظروف المأوى والسكن، حيث جزء كبير من هذا التدهور يقع خارج نطاق الاستجابة الإنسانية في مجال توفير المأوى.

26 - وقد ركزت الجهات الشريكة في توفير المأوى والمواد غير الغذائية على جهود الإغاثة الطارئة، وذلك بتوفير المأوى والمواد غير الغذائية للنازحين إلى المستوطنات العشوائية الجديدة والمستوطنات العشوائية المتوسعة، وإلى المراكز الجماعية والمناطق المفتوحة. وقد بُذلت جهود مكثفة لتحديد المراكز الجماعية وإعادة تأهيلها وتكييفها من أجل تلبية الاحتياجات في الأجلين القصير والمتوسط. وأُجريت أيضا تقييمات هيكلية سريعة للمباني السكنية من أجل إنارة السبيل أمام المرحلة الثانية من جهود الإغاثة. ولا يزال مستوى الاحتياجات من المآوي الإنسانية واسع النطاق، حيث يتطلب إصلاحا وإعادة تأهيل كبيرين للمساكن التي تضررت بشكل جزئي أو طفيف، وذلك من خلال طرائق توفير النقد والتعاقد مع المقاولين. وفضلا عن ذلك، يلزم تقديم المساعدة من أجل تقديم حلول المأوى المتوسطة الأجل بالنسبة للنازحين بشكل دائم، بما في ذلك عبر توفير المراكز الجماعية والمساعدات النقدية لأجل دفع الإيجارات.

27 - **احتياجات فصل الشتاء** - تشير تقديرات قطاعات المأوى والمواد غير الغذائية إلى أنّ 5,78 ملايين شخص في الجمهورية العربية السورية سيكونون بحاجة ماسة إلى مساعدات خاصة خلال فصل الشتاء للفترة 2023/2022، أي بزيادة قدرها 28 في المائة عن فصل شتاء الفترة 2022/2021. وقد أوصلت الجهات الفاعلة في توفير المأوى والمواد غير الغذائية مواد غير غذائية شتوية إلى 4,16 ملايين فرد تتيح للشرائح الأكثر ضعفا الحصول في الوقت المناسب على الدعم المنقذ للحياة والمحافظ على الحياة عبر وسائل المساعدة بالمواد وبالنقد. وقد انخفضت الموارد المتاحة لمواجهة فصل الشتاء قبل الزلازل إلى مستوىً لم يسبق قط أن بلغته خلال الأزمة في الجمهورية العربية السورية. وأدت الزلازل إلى تفاقم النقص، حيث عمدت الجهات الشريكة إلى تحويل الموارد المخصصة لمواجهة فصل الشتاء نحو تلبية الاحتياجات الطارئة.

28 - وحتى نهاية آذار/مارس 2023، لم تكن الجهات الشريكة في توفير المأوى والمواد غير الغذائية قد وصلت بشكل من أشكال المساعدة إلاّ إلى 1,71 مليون فرد (أي بنسبة 41 في المائة من العدد المنشود). وأُعطيت الأولوية للأشخاص الأكثر ضعفا المقيمين في المخيمات والملاجئ الجماعية والمستوطنات العشوائية والمناطق المرتفعة ذات التساقطات الثلجية.

29 - **المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية** - يحتاج أكثر من 13,5 مليون شخص إلى مساعدات في عام 2023 من أجل الحصول على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وقد تأثّر من جراء الزلازل أكثر من 5,2 ملايين شخص في المجتمعات المحلية ومراكز الاستقبال ومواقع النازحين الموجودة بمختلف أنحاء المحافظات الأكثر تضررا. وتعرضت البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، الهشة بالفعل والمتأثرة بالنزاع، إلى صدمة هائلة أخرى. أما التعطيلات الناجمة عن ذلك في الإمداد بخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية فهي تزيد من مخاطر الصحة العامة. وتتجلى هذه المخاطر بأقصى حدة في مواقع النازحين وداخل المجتمعات المحلية المتضررة من أزمة المياه التي طال أمدها أو التي تشهد استمرارا في تفشي مرض الإسهال المائي الحاد أو الكوليرا. وفي الفترة الفاصلة بين 25 آب/أغسطس 2022 و 8 نيسان/أبريل 2023، ورد الإبلاغ من جميع المحافظات الأربع عشرة عما مجموعه 084 111 حالة مشتبه في إصابة أصحابها بالإسهال المائي الحاد، منها 104 حالات وفاة على صلة بهذا الإسهال. ومعظم السكان في شمال غرب البلد، الذين يعتمدون بالفعل على الخدمات الإنسانية في الحصول على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، تأثروا بشكل مباشر من تدفق جديد للنازحين داخليا، وذلك إمّا بسبب تقاسم المرافق في مواقع النازحين القائمة أو بسبب الزيادات في التكاليف وانقطاع تقديم الخدمات داخل المجتمعات جراء توزيع الموارد على المزيد من أبواب الإنفاق. وهناك خطر كبير من يتم استخدام مياه غير مأمونة متأتية من مصادر مائية غير خاضعة للرقابة، ومن أن تنتشر الأمراض المنقولة بالمياه.

30 - ووفقا لتقرير تقييم احتياجات التعافي من الزلزال في الجمهورية العربية السورية، هناك حاجة إلى أكثر من 148 مليون دولار من أجل تلبية الاحتياجات الفورية لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على مدى فترة 18 شهرا اللاحقة للزلازل. وهناك حاجة أيضا إلى 243 مليون دولار من أجل تلبية احتياجات التعافي على المدى المتوسط. ويشكل عدم الحصول بالقدر الكافي على المياه والمرافق الصحية الحيوية مخاطر كبيرة على الصحة العامة وعلى حماية السكان وبقائهم على قيد الحياة. وتشير تقارير الأمم المتحدة وشركائها إلى أن سبل الوصول إلى المساعدات المنقذة للحياة، التي تقدم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، داخل مراكز استقبال المتضررين من الزلازل لا تُتاح باستمرار، وهي توجه الانتباه

بشكل خاص إلى تدابير التخفيف من العنف الجنساني ضمن مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. فلا بد من الاستمرار دون انقطاع في توفير المساعدات بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لفائدة أكثر من مليوني نازح داخلي يعيشون في مواقع النزوح، بما في ذلك المستوطنات العشوائية، وخاصة في شمال غرب البلد وشمال شرقه. وتواجه المناطق ذات المآوي المجتمعية المكتظة والبنية التحتية المتضررة أو التي تواجه ندرة في المياه خطرا متزايدا مع وصول الطقس الدافئ، الذي يسهل انتشار الأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المنقولة بالنواقل. وتظل منطقة شمال شرق البلد تواجه مخاطر كبيرة بسبب الاضطرابات الهائلة في تشغيل المنظومات المائية.

31 - **الصحة** - فيما يتعلق بقطاع الصحة، تشير البيانات المستمدة من تقرير الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لعام 2023 إلى أن عدد النواحي المصنفة ضمن الدرجة 5 من حيث الحدّة (الدرجة الكارثية) ارتفع من صفر ناحية في عام 2022 إلى 21 ناحية في عام 2023، فيما سجلت النواحي المصنفة ضمن الدرجة 4 (الدرجة القصوى) زيادة في عددها من 32 ناحية في عام 2022 إلى 113 ناحية في عام 2023. وقد أدت عوامل متعددة إلى تفاقم الأزمة الصحية القائمة، بما في ذلك ضعف النظام الصحي وهشاشته واضطرابه، وأزمة الوقود المستمرة، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتعدد حالات تفشي هذه الأمراض من مثل الحصبة والكوليرا. وقد زادت الزلازل التي وقعت في شهر شباط/فبراير من إجهاد النظام الصحي الهش في البلد. وتعرض ما يقدر بنحو 5,1 ملايين شخص، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى حوادث صادمة بسبب الزلزال وعانوا من ضائقة نفسية متزايدة نتيجة جراء ذلك. وتشير البيانات المستمدة من تقييم احتياجات التعافي من الزلزال في الجمهورية العربية السورية إلى أن من المتوقع أن يحتاج أكثر من 000 620 فرد إلى تدخلات متخصصة في مجال الصحة العقلية يقوم بها موظفون مدرّبون.

32 - وأظهر تقييم سريع أُجري بعد الزلزال لـ 975 من المرافق الصحية العامة والمرافق الصحية التي تديرها منظمات غير حكومية، أنّ 214 منها قد تعرض لأضرار طفيفة أو جزئية، فيما لحق الدمار بثلاثة مستشفيات وبـ 24 مركزا من مراكز الرعاية الصحية الأولية. وتشير التقديرات إلى أنّ الأضرار والخسائر التي تكبّدها القطاع الصحي نتيجة للزلازل تتراوح بين 385 مليون دولار و 1,05 مليار دولار. وفي جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية المتضررة من الزلازل، هناك ما لا يقل عن 6,5 ملايين شخص معرضون لخطر الإصابة بالكوليرا بسبب أزمات المياه المتواصلة، وشبكات المياه المتضررة، وملاجئ الطوارئ المكتظة، وعدم كفاية مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وحتى 8 نيسان/أبريل 2023، ورد الإبلاغ عن حوالي 084 111 حالة مشتبه في إصابة أصحابها بالكوليرا في جميع المحافظات الأربع عشرة، منها 104 حالات وفاة على صلة بالكوليرا، ليبلغ بذلك معدل الوفاة الناجمة عن الإصابة 0,1 في المائة.

33 - **التغذية** - من المتوقع أن تستمر الحالة التغذوية للسوريين في التدهور بسبب عوامل مشددة منها الممارسات دون المستوى الأمثل المتبعة في تغذية الرضع والأطفال الصغار، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء أحوال المياه والصرف الصحي، وعدم كفاية الخدمات الصحية، والقدرات التشغيلية التقنية التي هي دون المستوى الأمثل. وفي الوقت الحالي، لا يتلقى الرضاعة الطبيعية بشكل حصري سوى 53 في المائة من الأطفال دون سن 6 أشهر، ولا يستهلك الحد الأدنى المقبول من النظام الغذائي في شمال غرب البلد سوى 10,8 في المائة. وتمثل حالات النقص في المغذيات الدقيقة مشكلة رئيسية أخرى. وقد أظهرت استقصاءات مبادرة الرصد الموحد وتقييم الإغاثة والحالات الانتقالية لعام 2022 أن معدل فقر الدم كان في حدود 54 في المائة لدى الفئة المشمولة بالاستقصاءات من النساء اللاتي في سن الإنجاب (تتراوح أعمارهن بين 15

و 49 سنة)، وفي حدود 46 في المائة لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 59 شهرا. وهناك ما يقرب من 752 544 امرأة حامل ومرضعة يعانين من سوء التغذية الحاد المتوسط، من بينهن 124 460 امرأة يعانين أيضا من فقر الدم. وبالمثل، يعاني ما يقرب من 25 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة (عددهم 388 721 طفلا) من فقر الدم، بما يضاعف من أعباء تدهور حالة سوء التغذية ضمن مؤشرات الرضاعة الطبيعية والتغذية التكميلية. وعلاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن 979 609 طفلا دون سن الخامسة يعانون من التقزم، حيث يتراوح معدل انتشار التقزم بين 25 في المائة و 28 في المائة لدى مختلف المناطق. وللتقزّم آثار طويلة الأجل على الأفراد والمجتمعات، منها ضعف الأداء المعرفي والتعليمي، وانخفاض أجور البالغين، ونقص الإنتاجية، وزيادة خطر الإصابة في سن الكهولة بالأمراض المزمنة المرتبطة بالتغذية عندما يكون التقزم مصحوبا بزيادة مفرطة في الوزن في وقت لاحق من مرحلة الطفولة. ويعاني حوالي 556 363 طفل دون سنّ الخامسة من سوء التغذية الحاد. وعلى غرار التقزّم، يتفاوت انتشار سوء التغذية الحاد العام من منطقة إلى أخرى؛ حيث سجلت بعض المناطق في شمال شرق البلد نسب عالية بلغت 12 في المائة، وتلك نسبة تُعتبر حرجة ضمن مقياس تصنيف حدة سوء التغذية، لا سيما في ظل وجود عوامل مشددة.

34 - **التعليم** - أثّرت الزلازل على فرص الحصول على التعليم بالنسبة لأكثر من 4 ملايين متعلم، وأدت إلى اشتداد الاحتياجات التعليمية لدى الأطفال والمراهقين. فقبل حدوث الزلازل، كان الوصول إلى التعليم مقيدا بالفعل بسبب النزاع الذي طال أمده، وحالة الشدّة الاقتصادية، والنزوح، ونقص المياه، وتفشي الكوليرا. وأصبح العديد من الفتيات والفتيان، ممن فقدوا أسرهم بأكملها، يرون الآن أن فرصة العودة إلى الحياة الطبيعية معرضة للمزيد من الخطر، وهو ما يخلق لديهم مستويات أعلى من الإجهاد الناجم عن الصدمة العصبية.

35 - وتأثير ذلك الزلازل على التعليم أبرز الحاجة الهائلة للاستثمار في ترميم المدارس. إذ لا بد من تقديم المزيد من الدعم للمساعدة على تهيئة بيئات مدرسية آمنة ذات مرافق توفّر المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية وتراعي نوع الجنس والإعاقة، مع العمل على تنمية رفاه الأطفال وسلامتهم بخدمات الدعم النفسي والاجتماعي. ويرد في أحد تقييمات البنك الدولي أنّ إصلاحات البنية التحتية للتعليم في المدن التسع الأكثر تضررا في الجمهورية العربية السورية ستكلّف حوالي 138,5 مليون دولار. وأحدث البيانات المتاحة على المستوى الوطني تبرز وجود أكثر من 2,4 مليون طفل خارج المدارس، ووجود 1,6 مليون طفل معرضين لخطر التوقف عن الدراسة. ومن المرجح أن تزداد هذه الأرقام في أعقاب الزلازل، مما يعرض الأطفال لعدد لا يحصى من مخاطر الحماية، التي تشمل الزواج المبكر أو زواج الأطفال (لا سيما بالنسبة الفتيات) وعمالة الأطفال (لا سيما بالنسبة للصبيان).

36 - **تنسيق المخيمات وإدارتها** - هناك أكثر من 1,9 مليون نازح ينتشرون على 459 1 من مواقع النازحين داخليا في شمال غرب الجمهورية العربية السورية. وقد تم منذ حدوث الزلازل إيواء 000 108 شخص آخرين داخل مراكز الاستقبال أو المراكز الجماعية. وغالبية النازحين داخليا (80 في المائة) هم من النساء والأطفال، ويعيش أكثر من 85 في المائة منهم في مخيمات مكتظة ومواقع غير مخططة ذات ملاجئ متداعية وغير آمنة، مما يشكل مخاطر على السلامة والحماية. وقد أُقيمت مخيمات النازحين داخليا ، بنسبة تزيد عن 70 في المائة، على مواقع مؤقتة لا تملك وثائق إثبات لملكية الأرض، مما يعرض شاغليها لمخاوف تتعلق بالإسكان والأراضي والممتلكات، ومنها مخاطر الطرد. وتشكل الخيام 63 في المائة من

المآوي داخل مواقع النازحين داخليا، منها 35 في المائة منصوبة في مناطق معرضة للفيضانات. لذلك، لا بد من صيانة البنية التحتية وتحسينها للتخفيف من مخاطر الفيضانات وآثارها. وقد تسببت حالات النزوح الناجمة عن الزلزال في تفاقم الظروف الإنسانية المتردية أصلا داخل مواقع النازحين داخليا؛ وتم إنشاء 109 من مراكز النزوح والمراكز الجماعية ومرافق الاستقبال الأخرى، بعد أن تعرضت المنازل والممتلكات للتدمير. وما يقرب من 81 في المائة من مواقع النازحين داخليا يفتقر إلى هياكل الإدارة الذاتية المجتمعية. كما أنّ هياكل الإدارة الذاتية القائمة غير كافية، وتمثيلُ المرأة فيها والشباب قليل أو مفقود.

نقص الكهرباء والاحتياجات الإنسانية

37 - نسبة استخدام الكهرباء تبلغ 15 في المائة من مستويات الاستخدام المسجلة في الجمهورية العربية السورية قبل عقد من الزمن. وقد ساهمت عدة عوامل في هذا الانخفاض الحاد، بما في ذلك فقدان الموظفين التقنيين وضياع البنية التحتية التي تتطلب إصلاحا عاجلا بعد سنوات من الأضرار وسوء الإدارة والإهمال. ولا تزال حالات نقص الكهرباء في البلد تؤثر على فرص حصول السكان على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. فعلى سبيل المثال، يؤثر نقص الكهرباء على عمل وحدات الطوارئ والعناية المركزة داخل المستشفيات، وعمل منظومات الإمداد بمياه الشرب، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، والمخابز. كما يؤثر النقص في الكهرباء على قدرة شركاء العمل الإنساني على تنفيذ المبادرات المقررة.

38 - ويشكل حصول الأسر المعيشية على الكهرباء تحديا آخر. فقد أفاد أكثر من 58 في المائة من الأسر المعيشية المستطلعة قبل وقوع الزلازل بأنها لا تحصل على الكهرباء إلا لمدة ثلاث إلى ثماني ساعات يوميا. وعلى مستوى الأسر المعيشية، أصبحت الكهرباء الآن من الحاجات ذات الأولوية حسبنا ذكره 41 في المائة من المجيبين على تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات، أي بزيادة عن النسبة المسجلة في عام 2022 وقدرها 27 في المائة. وتزيد محدودية الحصول على الكهرباء من اعتماد الأسر المعيشية على المساعدات الإنسانية وعلى آليات التكيف السلبية. وتفيد الأسر المعيشية أن حصولها على الكهرباء لعدد أكبر من الساعات يجعلها أقدر على تلبية احتياجاتها الأساسية. وفي المقابل، تفيد أيضا الأسر المعيشية التي تحصل على عدد ساعات أقل من الكهرباء يوميا بأنّ قدراتها أضعف على تلبية احتياجاتها.

ثالثا - معلومات مستكملة عن عمليات إيصال المساعدة الإنسانية عبر خطوط التماس

39 - يعيش 7,5 ملايين شخص في مناطق لا تخضع لسيطرة الحكومة في الجمهورية العربية السورية، منهم 6,8 ملايين شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. ويتركز هؤلاء أساسا في الأجزاء الشمالية من البلد، وهناك عدد أقل من السكان يتمركزون في الركبان، بالجنوب الشرقي. والاحتياجات الإنسانية في هذه المناطق هائلة ومردّها إلى الأعمال العدائية وإلى ارتفاع نسبة النازحين داخليا، حيث يعيش العديد من هؤلاء لفترات مطولة داخل مخيمات أو مستوطنات عشوائية أو مراكز جماعية.

إمكانية الوصول عبر خطوط النزاع في شمال غرب الجمهورية العربية السورية

40 - منذ أن اتخذ مجلس الأمن قراره 2585 (2021) في تموز/يوليه 2021، أنجزت وكالات الأمم المتحدة 10 بعثات مشتركة بين الوكالات عبر خطوط التماس إلى سرمدا في شمال غرب البلد، حيث جهزت

مسبقا 152 شاحنة محمَّلة بالإمدادات (5,187 طنا) من برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. وقدمت القافلات المساعدة إلى ما متوسطه 500 43 مستفيدا شهريا. وكانت أحدث بعثة مشتركة بين الوكالات قد أُوفدت في 8 و 9 كانون الثاني/يناير 2023، وهي البعثة الخامسة الموفدة منذ اتخاذ قرار المجلس 2642 (2022). ونقلت القافلة إمدادات من المياه وخدمات الصرف الصحي والتعليم وحماية الأطفال إلى 500 58 مستفيد، وإمدادات قوامها 500 من مواد الإغاثة الأساسية لفائدة 500 2 شخص، و 535 طنا من المواد الغذائية والتغذوية، و 1,2 طن من الأدوية والمعدات الطبية. ولم يتسنّ إيفاد بعثة سادسة عبر الخطوط التماس، كان من المقرر إجراؤها في منتصف شباط/فبراير. وتواصل الأمم المتحدة التعاون مع جميع السلطات المعنية والجهات التي لها نفوذ لتيسير استئناف البعثات عبر خطوط التماس.

41 - وفي أعقاب الزلازل التي وقعت في أوائل شباط/فبراير، أصدرت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقة عامة على البعثات الإنسانية عبر الخطوط التماس إلى شمال غرب البلد، وأعفت من شرط الحصول على موافقات منفصلة بالنسبة لكل بعثة تعبر هذه الخطوط.

42 - وتواصل الأمم المتحدة بذل كل ما في وسعها لزيادة المساعدات المقدمة عبر الخطوط التماس إلى الأشخاص المحتاجين في الشمال الغربي. وهي قد أجرت تحديثا لخطط تسيير القوافل المشتركة بين الوكالات عبر الخطوط التماس، لفترة ستة أشهر إضافية. ونظرا لما تتسم به الاحتياجات في شمال غرب الجمهورية العربية السورية من شدة واتساع نطاق، تقوم المساعدة عبر خطوط التماس بمعاضدة الاستجابة عبر الحدود، وهي تتيح الوصول إلى الأشخاص المحتاجين الذين ما كانت لتصلهم المساعدات بالوسائل العابرة للحدود.

إمكانية الوصول عبر خطوط التماس في شمال شرق الجمهورية العربية السورية

43 - تمكنت الأمم المتحدة في الفترة الفاصلة بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 و 30 نيسان/إبريل 2023 من إرسال 261 1 شحنة تحمل 333 38 طنا من المساعدات الإنسانية إلى مناطق في الشمال الشرقي من الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك إلى دير الزور والحسكة والقامشلي. ورغم بعض التحديات الميدانية والمتعلقة بالوصول، ظل تقديم المساعدات متسقا نسبيا طوال الفترة.

44 - وفي الفترة الفاصلة بين يناير/كانون الثاني وأبريل/نيسان 2023، وزعت مفوضية شؤون اللاجئين 677 من مجموعات الإغاثة الأساسية ومجموعات المستلزمات الخاصة بفصل الشتاء على 550 2 فردا داخل المخيمات والمناطق الحضرية في الشمال الشرقي. وقدمت اليونيسف خدمات الرعاية الصحية الأولية المنقذة للحياة لما عدده 200 5 طفل، وقدمت التحصينات الروتينية لفائدة 140 26 طفل دون سن الخامسة في منطقتي منبج وعين العرب بمحافظة حلب. وقدمت اليونيسف أيضا خدمات وإمدادات التغذية الوقائية والعلاجية إلى 890 26 طفلا دون سن الخامسة، وإلى 120 10 امرأة من الحوامل والمرضعات، وذلك عبر ثلاثة مراكز صحية ثابتة وأربعة أفرقة متنقلة. ونُظمت أنشطة بناء القدرات لفائدة 45 من العاملين في المجالين الصحي والمجتمعي.

45 - وواصلت منظمة الصحة العالمية تقديم الخدمات الصحية الحيوية والإحالات والمستلزمات المنقذة للحياة إلى الأشخاص الذين يعيشون في شمال شرق الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك تقديم المساعدة عبر خطوط التماس إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. وفي الفترة الفاصلة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2023، وصلت خمس قوافل برية مؤلفة من ثماني شاحنات إلى القامشلي،

وقدمت المساعدة إلى المرافق الصحية وعلى الشركاء الصحيين. وكانت الإمدادات تتألف من 78 طنا من الأدوية واللوازم الطبية، بما في ذلك مجموعات العلاج من الصدمات ومجموعات المستلزمات الجراحية، والمعدات الطبية، وأقراص تنقية المياه، ومجموعات علاج الكوليرا، ومحلولات الإماهة الفموية.

46 - وفي 26 شباط/فبراير، تم إيفاد بعثة إنسانية ثانية مشتركة بين الوكالات عبر خطوط التماس إلى ناحية رأس العين بمحافظة الحسكة. وأجرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيسف ومفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان تقييما متعدد القطاعات للاحتياجات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين في رأس العين، وقاموا بزيارة المرفق الصحي أمين ومحطة المياه عولوك. وتمكنت اليونيسف من إيصال مياه وبنود صرف صحي ونظافة صحية وتغذية ومواد صحية إلى المحتاجين في الناحية. وقد تم إيفاد البعثة الإنسانية السابقة عبر خطوط التماس إلى المنطقة في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وتم إرسال بعثة ثالثة عبر خطوط التماس في 24 أيار/مايو 2023. وأجرت البعثة المشتركة بين الوكالات تقييما للاحتياجات متعدد القطاعات في ناحية تل أبيض، وزارت مستشفى وأحد المآوي الجماعية، وقدمت مستلزمات في مجال الصحة والنظافة الصحية.

الوصول عبر خطوط التماس إلى الركبان

47 - تم في أيلول/سبتمبر 2019 الانتهاء من تسيير آخر قافلة مساعدات إنسانية تابعة للأمم المتحدة إلى الركبان من داخل الجمهورية العربية السورية. وكان وصول الشاحنات التجارية عبر الطرقات غير الرسمية يتم بشكل متقطع. ومنذ صدور قرار حكومة الأردن في آذار/مارس 2020 بإغلاق الحدود كإجراء وقائي لاحتواء تفشي كوفيد-19، لم يعد بوُسع الأشخاص المحتاجين إلى الرعاية الطبية في الركبان الوصول إلى المرافق الصحية على الجانب الأردني من الحدود. وتتم إحالة الحالات الصحية الحرجة إلى دمشق بالتنسيق مع الهلال الأحمر العربي السوري. ولا يزال سكان الركبان يعيشون ظروفا صعبة في ظل محدودية فرص كسب العيش وسبل الحصول على الغذاء والمياه والرعاية الصحية وغير ذلك من الخدمات الأساسية. وتدعو الأمم المتحدة إلى إتاحة الوصول بالكامل لكي يتسنى لها تقديم المساعدات الإنسانية المنتظمة، ويشمل ذلك السعي إلى الحصول على تأكيدات بشأن الضمانات الأمنية اللازمة لموظفي العمل الإنساني. وقد وضعت الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري بشكل مشترك خطة تشغيلية لإرسال بعثة عبر الخطوط إلى الركبان تهدف إلى تقديم المساعدات الإنسانية، بما في ذلك التطعيم، وإلى تقييم الاحتياجات والمساعدة في المغادرة الطوعية.

التحديات التي تواجه عبور خطوط التماس

48 - رغم إحراز بعض التقدم، لا يزال يتعين التغلّب على جُملة من التحديات من أجل إنجاز عمليات إيصال مستدامة عبر خطوط النزاع في الجمهورية العربية السورية. ويلزم الحصول على تصاريح كافية وفي الوقت المناسب لتوسيع نطاق العمليات عبر خطوط التماس، سواء من حيث التواتر أو من حيث عدد الأشخاص الذين يتلقون المساعدة. والحصول على الضمانات الأمنية اللازمة في حينها من أطراف النزاع أمر مطلوب لضمان المرور الآمن عبر خطوط التماس بالنسبة للقوافل وللعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية. ويكتسي التزام جميع الأطراف بعدم التدخل في كل مراحل الأنشطة الإنسانية بعدا أساسيا. كما أن ضمان المساءلة أمام الأشخاص المتضررين هي جانب آخر مهم لا بد من مراعاته، بما في ذلك الالتزام بمبدأ عدم إلحاق الضرر، والبرمجة التي تراعي حالة النزاع، وضمان قبول المجتمعات المحلية للمعونات.

رابعا - التقدم المحرز في بلوغ الإنعاش المبكر

49 - تمثل أنشطة الإنعاش المبكر وسبل كسب العيش إحدى الركائز الأساسية الثلاث للاستجابة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وتهدف أنشطة الإنعاش المبكر إلى منع حدوث زيادة في عدد المحتاجين للمساعدات الإنسانية من خلال تعزيز الاعتماد على الذات وتحسين رفاه الأفراد والمجتمعات المحلية وتقليل الاعتماد على المساعدة الخارجية. وتساعد الأمم المتحدة وشركاؤها في إقامة المشاريع ضمن خمسة مجالات متمايزة هي: (أ) إصلاح وترميم البنى التحتية المدنية الحيوية؛ (ب) وإزالة الأنقاض والنفايات الصلبة؛ (ج) والأنشطة المدرة للدخل والمبادرات القائمة على السوق؛ (د) والتدريب المهني والتدريب على المهارات؛ (هـ) والتماسك الاجتماعي والتدخلات المجتمعية.

50 - وفي الفترة الفاصلة بين كانون الثاني/يناير 2022 و 20 نيسان/أبريل 2023، تم تنفيذ ما لا يقل عن 495 مشروعا يدعم جهود التعافي المبكر في جميع المحافظات الأربع عشرة. ويتعلق أكثر من 35 في المائة من المشاريع بتوفير الكهرباء، سواء للخدمات الأساسية لم للاستهلاك المنزلي. وتشير تقديرات الشركاء في المجال الإنساني إلى أنّه قد تم، في عامي 2022 و 2023، الوصول بشكل مباشر إلى حوالي 5,8 ملايين شخص في الجمهورية العربية السورية، والوصول بشكل غير مباشر إلى 12,9 مليون آخرين، وذلك من خلال مشاريع موجهة نحو زيادة القدرة على الصمود. وقدّمت الجهات المانحة 640,5 مليون دولار لدعم هذه المشاريع، مع تخصيص حصة متساوية تقريبا من هذه الأموال للمشاريع المنفذة في المناطق التي يدعمها الفريق القطري للعمل الإنساني الذي يعمل انطلاقا من دمشق (261,5 مليون دولار)، وللمشاريع الحدودية المنفذة في شمال غرب الجمهورية العربية السورية (265,8 مليون دولار). وقد وُجه التمويل المتبقي إلى المشاريع المنفذة في الشمال الشرقي تحت إشراف المنظمات غير الحكومية والفريق القطري للعمل الإنساني (85,5 مليون دولار) ومن خلال هيكل "سوريا بأكملها" (27,7 مليون دولار).

51 - ووفقا لقطاع الإنعاش المبكر ودعم سبل العيش، شهدت الفترة الفاصلة بين 1 تشرين الأول/أكتوبر 2022 و 31 آذار/مارس 2023 استفادة 1,07 مليون شخص بشكل مباشر، واستفادة 4,4 ملايين شخص بشكل غير مباشر من البرامج المعنية. وتم الوصول إلى هؤلاء المستفيدين بشكل مباشر وغير مباشر وعبر وسائل منها خلق فرص العمل وإعادة تأهيل محطات المياه وشبكات الصرف الصحي وإصلاح أصول البنية التحتية الإنتاجية الأساسية. وتم توفير نحو 670 16 فرصة عمل في جميع المحافظات الأربع عشرة. وتم ترميم ما مجموعه 39 قاعة من قاعات الدراسة، استفاد منها 300 46 طفل. وتم إصلاح 27 من المستشفيات والعيادات الأخرى، ليستفيد منها أكثر من 000 58 شخص. وتمت إزالة أنقاض بحجم جملي قدره 681 430 مترا مكعبا، بما عاد بالفائدة على 780 426 شخصا، وتلقى 000 137 من الأشخاص تدريبا مهنيا. كما تم تزويد 650 71 طفلا من ذوي الإعاقات الحادّة بالنقد والدعم في إدارة حالاتهم، وتلقى 550 4 من الأسر المعيشية الضعيفة المساعدةَ.

52 - وفي 1 كانون الأول/ديسمبر 2022، سمحت فرق إزالة الألغام، التي تمولها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، باستغلال 2 مليون متر مربع من الأراضي الزراعية في داريا، بريف دمشق، حتى تعمل فيها المجتمعات المحلية بأمان على زراعة المحاصيل الغذائية والنقدية، بما يساهم في تحسين سبل العيش للمجتمعات المحلية الضعيفة في المنطقة.

53 - وفي عام 2023، ساعد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على تطوير منهجية موحدة لتقييم أضرار الزلازل في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، وأجرى تقييما لمدى سلامة المباني في حلب واللاذقية وحماة وريف دمشق. وأعان أيضا المجتمعات المحلية على وضع سبع خطط على مستوى المدن داخل محافظات حمص وحماة وريف دمشق، وساعد على تطوير استراتيجية للتكيف مع تغير المناخ داخل الغوطة الشرقية.

54 - وأكمل برنامج الأغذية العالمي في عام 2023 خمسة مشاريع للإنعاش المبكر داخل محافظات القنيطرة وحمص ودرعا وريف دمشق، استفاد منها أكثر من 400 142 شخص، عبر استعادة إمكانية حصولهم على مياه الري وتحسين الإنتاج الزراعي وزيادة فرص حصولهم على الخبز. وقام البرنامج بإعادة تأهيل هياكل الري بمياه الصرف الصحي المعالَجة في الغوطة الشرقية بمحافظة ريف دمشق، وشمل ذلك أجزاء من إحدى محطات الري، ورفع قدرتها على معالجة مياه الصرف الصحي من 60 في المائة إلى 80 في المائة، وإعادة إمدادات الكهرباء إلى محطة الريحان للضّخ، وإعادة تأهيل إحدى قنوات الري، ومن ثم تأمين الحصول على مياه الري لفائدة 000 3 هكتار من الأراضي الزراعية، وتوفير مصدر دخل إلى 500 17 من الأفراد. وقدّم أيضا مدخلات وأدوات إنتاج زراعي، مثل الأعلاف والأسمدة وشبكات الري بالتنقيط والتدريب الفني، مما مكن 900 مزارع في محافظة درعا من تحسين جودة إنتاجهم الزراعي. وعلاوة على ذلك، أعاد البرنامج تأهيل سبعة مخابز في محافظات دير الزور وحلب ودرعا، حيث توفر هذه المخابز الخبز يوميا لنحو 000 120 شخص. وتلقى ما يقرب من 350 من العاملين بالمياومة الدعم من خلال العمل في مشاريع إعادة التأهيل هذه.

55 - وفي عامي 2022 و 2023، ساعدت مفوضية شؤون اللاجئين وشركاؤها على إصلاح أربعة مواقع للري، بما في ذلك محطات ضخ وقنوات، في ريف محافظة دير الزور ومحافظة حلب. وأتاحت هذه المشاريع لنحو 000 10 أسرة الحصول على مياه الري خلال آخر موسم زراعي. وبفضل تحسين فرص الحصول على المياه، مكّنت هذه الإصلاحات المزارعين من زراعة المحاصيل، وتوليد الدخل، وخلق فرص عمل محلية خلال موسم الحصاد. وتُسهم هذه المبادرات أيضا في تعزيز الأمن الغذائي للمجتمع المحلي من خلال إتاحة زراعة الخضروات الموسمية والمحاصيل الأساسية. وواصلت المفوضية تقديم الدعم على كسب العيش، من خلال تقديم مدخلات الإنتاج الزراعي وتوفير المنح للأعمال الصغيرة، لتستفيد من ذلك أكثر من 000 10 من الأسر التي كانت إما نازحة داخليا أو عائدة في عام 2022. وتعاونت المفوضية أيضا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إصلاح مراكز التدريب المهني، وتوفير التدريب المجاني للمستفيدين وربطهم بالأسواق المحلية.

56 - وفي عام 2023، أعادت اليونيسف تأهيل 25 مدرسة تضرّرت من الزلزال، لتقدم هذه المدارس خدماتها بشكل مباشر إلى 700 10 طفل. وقدّمت، من خلال العمل مع الشركاء، الدعم في مجال التدارك وخدمات التعليم غير الرسمي ولوازم التدريس والتعلمّ لفائدة 890 48 من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس أو المعرضين لخطر الانقطاع عن الدراسة. وساعدت اليونيسف أيضا على تحسين مواد التعلم الذاتي للصّفيْن الأوّل والثاني حتى يتمكّن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس من تلقي تعليم معتمد، وإن تعذر عليهم الالتحاق بالمدرسة. وعلاوة على ذلك، اشترت اليونيسف 3,9 ملايين جرعة من لقاحات الأطفال، وأيضا 18 جهازا من أجهزة التعقيم المراعية للبيئة، وذلك في إطار الحرص على التخلص بالشكل المناسب من المحاقن ومن المخاطر الطبية الحيوية. وأقامت اليونيسف 20 من العيادات و 11 من المتاجر، ذات المباني

الجاهزة، داخل المناطق المتضررة من الزلازل، التي لحق الدمار فيها بالمراكز الصحية. وكجزء من استجابتها للزلزال، أعادت اليونيسف تأهيل جناح الأطفال داخل مستشفى جامعة حلب. وشرعت كذلك في إعادة تأهيل 47 مركزا صحيا في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية. وتساعد المنظمة أيضا في إعادة تأهيل مرافق معالجة المياه وضخّها، بما يعود بالنفع على حوالي 4,7 مليون شخص.

57 - وكاستجابة فورية للزلازل، أرسل صندوق الأمم المتحدة للسكان أعضاء أفرقة إلى المناطق الأكثر تضررا في حلب وحماة واللاذقية. واشتمل تقديم الخدمات الأولية على توزيع البطانيات ولوازم النظافة الصحية. وتم توزيع مواد الإغاثة بالتنسيق مع الأفرقة المتنقلة المتكاملة، التي قدمت خدمات الصحة الإنجابية الطارئة لفائدة النساء والفتيات. وأُعيد تكليف هذه الأفرقة، التي جُلب أفرادها من البرنامج العادي في المحافظات، من أجل تلبية الاحتياجات الفورية للمتضررين من الزلازل. وبعد وقوع الزلازل، واصل الصندوق تقديم الدعم المنتظم إلى شركائه المنفذين حتى يتأكد من حصول الشرائح المحددة بشكل جيّد على الخدمات المكيّفة والعالية الجودة في مجالي مقاومة العنف الجنساني والحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

58 - وفي أعقاب الزلازل، عملت منظمة الصحة العالمية على استعادة خدمات الصحة العقلية وتعزيزها من خلال تدريب العاملين في هذا المجال وتعبئة الفرق الصحية المتنقلة لكي تقدّم نحو 000 626 خدمة، منها الإسعافات الأولية النفسية، والمشورة في حالات الطوارئ، والاستشارات الفردية، والإحالات إلى الخدمات المتخصصة. وفي آذار/مارس 2023، نفّذت المنظمة حملة تطعيم فموي ضدّ الكوليرا وصلت إلى 1,7 مليون شخص. كما نظّمت في نيسان/أبريل حملة ضدّ الحصبة/الحصبة الألمانية وشلل الأطفال وصلت إلى أزيد من 000 232 2 شخص.

59 - وبالإضافة إلى ذلك، أعادت المنظمة تأهيل أحد مراكز عمليات الطوارئ وثلاثة مستودعات تابعة لوزارة الصحة وقامت بتدريب أكثر من 000 2 من العاملين في مجال الصحي على مجموعة من المواضيع الصحية، وذلك بغية تحسين نوعية الرعاية وتقديم الخدمات على مستوى المجتمع المحلي. وتم تزويد مستشفى حرستا، في الغوطة الشرقية، بالمعدات، ليستأنف المستشفى عملياته في أواخر عام 2021 بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية. وتم تقديم مواد تشغيلية إضافية إلى أربعة مراكز صحية داخل محافظات دير الزور وحمص وحماة.

خامسا - الشفافية في العمليات الإنسانية

العمليات في دمشق

60 - عززت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني داخل الجمهورية العربية السورية معايير بذل العناية الواجبة وإجراءات الرصد، وذلك حرصا على وصول المساعدات إلى المحتاجين بطريقة شفافة ومبدئية. ويتّبع هذا النهج إطارا عالميا من المؤشرات والأدوات والوثائق التوجيهية الإلزامية. ويجري أيضا اعتماد استراتيجيات رصد وتقييم مصمّمة خصيصا للسياق السوري. أمّا المراقبة المباشرة والمراقبة من قبل أطراف ثالثة فهما معتمدتان لأجل متابعة تنفيذ المشاريع. وتُكمّل هذه الاستراتيجيات الزيارات الموقعية المنتظمة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل لإشراف على تنفيذ المشاريع ورصدها والإبلاغ عنها وتقييمها.

61 - وبذلُ درجة عالية من العناية الواجبة في تنفيذ البرامج الإنسانية داخل البلد يتم التأكد منه عبر اتفاقات صارمة تُبرم بين الجهات المانحة والجهات الشريعة وفيما بين المنظمات الشريكة. ويقوم مدققون مستقلون بمراجعة المشاريع بانتظام لضمان الاستقلالية وللوقاية من الفساد. أما آليات الحصول على التعقيبات فهي تساعد الوكالات على فهم الكيفية التي تلبي بها عملياتُ التسليم احتياجات الأسر المعيشية. وتُجري وكالات الأمم المتحدة أيضا تقييمات لمدى فعالية البرامج وكفاءتها وملاءمتها.

62 - وتتبع الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية معايير صارمة في مجال بذل العناية الواجبة عند منح عقود المشتريات، وهي تسترشد في ذلك بمبادئ الأمم المتحدة للشراء القائمة على الشفافية والإنصاف والمنافسة. وكيانات الأمم المتحدة ملزمة بفحص الموردين على ضوء القائمة الموحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقائمة البنك الدولي للشركات والأفراد غير المؤهلين، وقائمة الأمم المتحدة لعدم الأهلية، التي هي بمثابة قائمة تجميعية بأسماء الكيانات الخاضعة لعقوبات مجلس الأمن وبأسماء البائعين الموقوفين بسبب ثبوت ارتكابهم لممارسات غير أخلاقية وضعف أدائهم.

63 - وقد أنشأ الفريق القطري للعمل الإنساني فريقا عاملا دائما من أجل تطوير وصيانة نظام لإدارة المخاطر مصمّم خصيصا لبيئته التشغيلية. وتُقدّم وحدة معنية بإدارة المخاطر، داخل مكتب المنسق المقيم، الدعمَ التحليلي والتنسيقي حتى تتمكن الأمم المتحدة وشركاؤها ومانحوها من تحقيق أكبر قدر من التأثير بطريقة شفافة قائمة على المبادئ. وفي عام 2022، أنشأ فريق الأمم المتحدة القطري أيضا فرقة عمل محددة المدة معنية بمسألة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وذلك لأجل تقييم الممارسات المتبعة حاليا في بذل هذه العناية والوقوف على المزيد من مواطن التحسين، وأنشأ فرقة عمل معنية بالمشتريات.

عملية عبر الحدود

64 - وصف الأمين العام، في ثلاثة تقارير عن العمليات الإنسانية العابرة لخطوط التماس والعابرة للحدود (S/2018/617 و S/2020/401 و S/2021/1030)، الخطوات التي اتخذتها عملية الأمم المتحدة العابرة للحدود من أجل مراقبة عملية إيصال المساعدات عبر الحدود من تركيا إلى حين وصولها إلى المحتاجين في شمال غرب الجمهورية العربية السورية. وتُبيّن هذه التقارير بالتفصيل أعمال الرصد التي تتم على أربعة مستويات متمايزة هي: (أ) عند الحدود من جانب آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالجمهورية العربية السورية؛ (ب) وفي المستودعات داخل الجمهورية العربية السورية؛ (ج) وعند نقاط التوزيع؛ (د) وبعد التوزيع على المستفيدين. وتأخذ العملية العابرة للحدود، وستظل تأخذ، بالشفافية التي تتيح للأمم المتحدة رصد حالة إيصال المعونة في كل خطوة من خطوات التنفيذ، وذلك على الرغم من أنها عملية تدار عن بعد.

65 - وقد دأبت آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة منذ عام 2014 على التحقق من الطابع الإنساني للمساعدة الواردة عبر الحدود عند مركز الشحن العابر بالقرب من معبر باب الهوى، وكذلك في نقاط العبور الأخرى التي أذن مجلس الأمن سابقا باستخدامها. وتواصل الآلية العمل عن كثب مع مسؤولي الجمارك في حكومة تركيا من أجل تعزيز الشفافية وضمان عدم التدخل في السلع الإنسانية أو التلاعب بها. وهي قد استفادت من علاقات التعاون الممتازة مع حكومة تركيا. ومنذ بدء العمل في تموز/يوليه 2014 بالنظام الخاضع للمراقبة الصارمة وحتى شهر أيار/مايو 2023، عبرت 580 62 شاحنة محملة بالمساعدات

الإنسانية إلى شمال غرب الجمهورية العربية السورية. ولم يعثر على أي مواد غير مخصصة للأغراض الإنسانية ضمن هذه الشحنات.

66 - ويتم تأكيد شحنات المعونة عند وصولها إلى المستودعات بمعرفة شركاء منفذين ممحَّصين وموثوق فيهم، وبواسطة مراقبين تابعين لأطراف ثالثة تعاقدت معهم الأمم المتحدة. وعلى غرار عمليات تقديم المساعدة التي تدار من داخل الجمهورية العربية السورية، يقوم المراقبون التابعون لأطراف ثالثة برصد توزيع الإمدادات على المستفيدين أو على المراكز الصحية وغيرها من المرافق. وفي نقاط التوزيع، يتم استخدام مقاطع الفيديو والصور الفوتوغرافية الموسومة زمنيا وجغرافيا لتأكيد عملية التسليم. وتشمل طرائق الرصد اللاحق للتوزيع المناقشات التي تجريها مجموعات التركيز، وآليات الشكاوى واستقاء التعقيبات، والاستقصاءات للتعرف على مدى رضا المستفيدين.

67 - وفي شباط/فبراير 2023، شرع موظفو الأمم المتحدة في تسيير بعثات إضافية إلى شمال غرب الجمهورية العربية السورية للقيام على عين المكان بمراقبة تسليم المساعدات عبر الحدود من تركيا. وفي الفترة بين 14 شباط/فبراير و 22 أيار/مايو، تمكّنت الأمم المتحدة من إنجاز 105 بعثات عبر الحدود، أتاحت فرصة للتحاور مع المجتمعات المحلية والشركاء والسلطات بشأن جميع جوانب العملية التي تتم عبر الحدود. وساعدت الاستنتاجات المستخلصة من البعثات على ضمان إجراء تقييمات أفضل للاحتياجات الإنسانية، وتحسين البرمجة، وتعزيز الرصد استنادا إلى الإفادات المباشرة المقدَّمة من المستفيدين. وقد أفضى ذلك إلى وضع استجابة إنسانية قائمة على المزيد من الدقة في تحديد الأهداف.

68 - وتسهر فرادى الوكالات على إدارة المخاطر بشكل مستمر. إذ توجد لدى مكتب نائب المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية وحدةٌ لإدارة المخاطر تسهر على توحيد جهود تقييم المخاطر والتصدي لها بصورة مشتركة ضمن العملية العابرة للحدود، وتدعمُ الفريقَ العامل المعني بإدارة المخاطر التابع لفريق الاتصال للأغراض الإنسانية.

سادسا - الملاحظات

69 - لا تزال الاحتياجات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية تتزايد. فالنزاع المتواصل على الخطوط الأمامية، وتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية، والنقص في فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وتفشي الكوليرا، والزلازل التي حدثت في 6 شباط/فبراير، هي أمور تسببت في جعل المزيد من الناس يعانون أكثر من أي وقت مضى. وقد أدى ذلك إلى زيادة متوقعة أخرى في عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، لينتقل هذا العدد من رقم مذهل قدره 15 مليون شخص في عام 2022 إلى ما قدره 15,3 مليون شخص في عام 2023، وهو أعلى مستوى منذ بداية النزاع السوري في عام 2011. ومن المتوقع أن يؤدي الطقس الصيفي خلال الأشهر المقبلة إلى تفاقم أوضاع ملايين الأشخاص الضعفاء في الأصل، الموجودين في جميع أنحاء البلد. ويمكن أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تفاقم حالات النقص الحالية في المياه، وبالأخص مياه الشرب والسقي، ويُحتمل أن يزداد تفشي الأمراض المنقولة بالماء، بما فيها الكوليرا، في ظل عدم كفاية البنى التحتية للصرف الصحي.

70 - واستمرار العنف والهجمات التي تُلحق الأذى بالمدنيين هو مؤشر على أنّ جميع الأطراف لا تمتثل بشكل عام للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما لمبادئ التمييز والتناسب والاحتراس. وأدعو مرة أخرى جميع

الأطراف إلى أن تحرص باستمرار على تجنب استهداف المدنيين والأعيان المدنية في كل عملياتها العسكرية، عملا بالقانون الدولي الإنساني.

71 - وما زالت النساء والفتيات يتضررن بالأزمة بشكل غير متناسب ومختلف، بما في ذلك بسبب تعرّضهن لمخاطر حماية أكبر، والعنف الجنساني، والزواج القسري والمبكر، وتقييد فرص الحصول على سبل العيش. كما تتحمّل المرأة أيضا العبء المتمثل في الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي، والذي يتفاقم بالظروف الحالكة، والتأثيرات المتعددة الأوجه الناجمة عن التعامل مع عدد لا يُحصى من فقدان أفراد الأسرة والأصدقاء أو سجنهم أو اختفائهم. لذلك، فإنّ زيادة الدعم المقدم إلى منظمات المجتمع المدني ذات القيادات النسائية السورية، وتحسين التعاون مع شبكات هذه المنظمات، هما من الأمور الحاسمة لضمان تحقيق النتائج في مجال الحماية.

72 - وسيواصل مبعوثي الخاص تركيز الاهتمام على ملف المحتجزين والمختطَفين والمفقودين. ويمكن أن يسهم التقرير المتعلق بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية في إيجاد طريق للمضي قدما في معالجة هذه القضية بطريقة إنسانية وشاملة تتمحور حول الضحايا والناجين والأسر.

73 - تواصل الأمم المتحدة بذل كل ما في وسعها من أجل توسيع نطاق المساعدة المقدمة عبر خطوط النزاع إلى المحتاجين إليها، وذلك بغية استكمال الاستجابة التي تجري عبر الحدود. ولا يزال تلقي الضمانات الأمنية اللازمة في حينها من أطراف النزاع أمرا بالغ الأهمية للتأكد من المرور الآمن للقوافل ولأفرادها عبر خطوط التماس. ورغم أنّ العمليات العابرة لخطوط التماس تظل ذات أهمية أساسية، فإنّها لا يمكن أن تعوِّض في الوقت الراهن حجم أو نطاق برنامج الأمم المتحدة العابر للحدود.

74 - وقد مدّد مجلس الأمن في قراره 2642 (2022) التفويض الممنوح لعملية الأمم المتحدة الحيوية عبر الحدود، التي توفر في كل شهر الدعم المنقذ للحياة لما متوسطه 2,7 مليون شخص محتاج. وأكد القرار 2672 (2023) تمديد التفويض لمدة ستة أشهر إضافية حتى 10 تموز/يوليه 2023. ومن ثم، تظل المساعدة عبر الحدود تشكل عنصرا أساسيا من عملية الأمم المتحدة وشركائها الهادفة إلى الوصول إلى جميع المحتاجين.

75 - واليوم هناك في المنطقة 4,1 ملايين شخص، 80 في المائة منهم من النساء والأطفال، يعتمدون على المساعدة الإنسانية العابرة للحدود التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود لتلبية أبسط احتياجاتهم الأساسية. وبفضل قابلية التنبؤ بإمكانية الوصول، تستطيع المنظمة وشركاؤها في كل شهر الوصول إلى الملايين من المحتاجين بالمساعدات الغذائية واللقاحات والعلاجات الطبية، وبالدعم على تعهد البنية التحتية الأساسية التي توفّر المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. كما تساعد خدمات الحماية الفئات الأكثر ضعفا على الحفاظ على حد أساسي من الكرامة. وتوفر آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المستوى الضروري من الشفافية والمساءلة. لذلك، فإنّ تجديد مجلس الأمن للآلية العابرة للحدود، لفترة 12 شهرا، هو أمر في غاية الأهمية. فهي تظل بمثابة واجب أخلاقي وإنساني.

76 - وإنّي مازلتُ أشعر بالقلق إزاء انخفاض مستوى تمويل خطة الاستجابة الإنسانية للجمهورية العربية السورية. لذلك، تحتاج الأمم المتحدة وشركاؤها إلى دعم أكبر من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة، لا سيما في أعقاب الزلازل التي حدثت في 6 شباط/فبراير. وأدعو إلى مزيد من التضامن وإلى زيادة تمويل العمل الإنساني، بما في ذلك تمويل برامج الإنعاش المبكر وسبل كسب العيش.

77 - لقد أعدت التأكيد على أهمية تقديم تطمينات واضحة بأن أية جزاءات انفرادية لن تمسّ من عمليات الإغاثة التي يستفيد منها السكان السوريون. وإنّي أرحب، في هذا الصدد، ببدء العمل مؤخرا بالإعفاءات الدائمة المتصلة بالزلازل ضمن عدد من نظم الجزاءات الانفرادية. وأشجع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الإنسانية المعنية على مواصلة حوارها التقني بشأن الجزاءات والعمليات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية من أجل إيجاد سبل تكفل تذليل ما تواجهه عدة جهات فاعلة في مجال العمل الإنساني داخل البلد من صعوبات في ضمان الوصول بشكل كاف وموثوق إلى الخدمات المالية.

78 - والأثر غير المقصود للجزاءات على إيصال المساعدات الإنسانية وعلى الحصول على الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والمأوى والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والأمن الغذائي والزراعة) يمسّ مجالَيْن أساسيين اثنين. أولهما يتعلق بالشراء، حيث تواجه المنظمات الإنسانية انخفاضا في عدد مقدمي العطاءات وزيادات في الأسعار وتأخيرات في تسليم السلع بسبب ارتفاع تكاليف الامتثال والتشغيل. وثانيهما يتعلق بالمدفوعات، حيث ترفض الإدارات المعنية بالامتثال في المصارف تجهيز المعاملات المالية أو تؤخرها إلى حين الانتهاء من تقييم الامتثال. لذلك، ستواصل الأمم المتحدة العمل ثنائيا مع الجهات الفاعلة المعنية من أجل تناول هذه المسائل وتحديد التدابير اللازمة لتذليل العقبات التشغيلية في سبيل إيصال المساعدة الإنسانية التي تلبي الاحتياجات المتزايدة.

79 - والأمم المتحدة وشركاؤها ما زالت لديهم، على الرغم التحديات التي يواجهونها، رؤية واسعة النطاق لجميع العمليات الإنسانية. إذْ الفهم الشامل للاحتياجات الإنسانية هو أساس عمليات تسليم المساعدة الإنسانية. وبفضل زيادة فرص الوصول المادي إلى المحتاجين، والشركاء في المجال الإنساني، والمناطق المتضررة في شمال غرب الجمهورية العربية السورية، تسنى تحسين كل الجوانب المتعلقة بصياغة البرامج الإنسانية عبر الحدود. والإذن للأمم المتحدة باستخدام معبريْ باب السلام والراعي أتاح الوصول بشكل مباشر وفعال إلى السكان المتضررين في شمال حلب. وهناك إشراف متواصل على ما يتعلق بالمساعدات التي يتم تقديمها والجهات التي تستفيد من هذه المساعدات. كما أن نظم إدارة المخاطر القائمة تزيد من تيسير شفافية العمليات عبر تقديم تقييم واضح للتحديات والعوامل المخففة والمخاطر المتبقية.

80 - وإنّي لا أزال مقتنعا بأن المزيد من التوسع في أنشطة الإنعاش المبكر أمر بالغ الأهمية بالنسبة لاستمرار نجاح الاستجابة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية وبالنسبة لمستقبل الشعب السوري. فالاحتياجات المتزايدة مازالت تتجاوز قدرة دوائر العمل الإنساني على الاستجابة بما لدينا من موارد محدودة. لذلك، فالحاجة تدعو إلى وضع تدابير استجابة أكثر استدامة من أجل الحيلولة دون عجز المزيد من الناس على تلبية احتياجاتهم الأساسية. وتشكِّل زيادة الدعم للحصول على الكهرباء، حيثما كان مما لا غنى عنه لاستعادة الحصول على الخدمات الأساسية عنصرا مهما من هذا العمل. أما تعزيز القدرة على الصمود من خلال الإنعاش المبكر فهو بمثابة عنصر أساسي في تلبية الاحتياجات المتزايدة. وسيكون من الأهمية بمكان أن يواصل المانحون التفاعل والعمل مع الشركاء في المجال الإنساني، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق الدعم المالي المقدَّم لأعمال الإنعاش المبكر.

81 - وفيما عدا التوصّل إلى حل سياسي جامع وشامل ودائم يُنهي النزاع وفق مقتضيات قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، ليس هناك ما من شأنه أن يُقدّم المزيد لأجل تخفيف المعاناة في الجمهورية العربية السورية ووقف موجة الاحتياجات الإنسانية.